



دفتر مقام معظم رهبری
www.leader.ir

كلمة قائد الثورة الإسلامية المعظم خلال إستقباله رؤساء السلطات الثلاث وكبار مسؤولي النظام الإسلامي - 14 /Jun/ 2016

بسم الله الرحمن الرحيم (1)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا أبي القاسم المصطفى محمد وعلى آله الأطيبين الأطهرين المنتجبين، سيّما بقيّة الله في الأرضين.

أرحّب بكم أيها الإخوة والأخوات الأعزاء أجمل ترحيب، وأتقدّم بالشكر للسيد رئيس الجمهورية أيضاً على كلمته التي قدّم فيها إيضاحات مفصلة وجيدة.

إن من بركات هذا اللقاء الرمضاني، هو الانتهاال من أجواء شهر رمضان المعنوية. صحيح أن هذه الجلسة جلسة استثنائية، وذلك لما اشتملت عليه من حضور شتى المسؤولين، وشخصيات النظام البارزين، وأصحاب المناصب والمهام، من مختلف التيارات والتوجهات، ولما توافرت فيها من فرصة الحوار والبحث وتجديد اللقاء وتبادل المحبة وأمثال ذلك، وهذه كلها من بركات هذه الجلسة، ولكن الأهم منها جميعاً، هي النقطة التي ذكرتها؛ أي الدخول في الأجواء المعنوية لشهر رمضان. حيث نقرأ في فقرات الدعاء الوارد في أيام شهر رمضان: «وهذا شهر الصيام، وهذا شهر القيام، وهذا شهر الإنابة - {وَأُنْيَبُوا إِلَى رَبِّكُمْ} (2) - وهذا شهر التوبة، وهذا شهر المغفرة والرحمة» (3). هذا الشهر وهذا المناخ، ينطوي على هذه الخصائص والسمات.

ولكن توبتنا من أيّ ذنب؟ فالإنسان من أمثالي غارق في بحر الذنوب من قمة رأسه إلى أخمص قدميه، بيد أن الذنوب على نمطين: ذنوب تضرّ الإنسان الذي اقتترفها فقط، وذنوب تلحق الضرر بعد ارتكابها بالآخرين أيضاً. فالشيء الذي يقطع المرء ويمضغه بأسنانه، تارة يكون صلباً، يؤدي إلى تهشم الأسنان، دون أن يلحق الضرر بغيره، وتارة أخرى يتناول الإنسان بأسنانه طعاماً يؤول إلى إيقاف الكبد عن العمل، ولا تقصير للكبد في ذلك، وإنما المقصر هو الأسنان والفم.. هكذا هي ذنوبنا أحياناً، فقد نقطع خطوة، أو نتفوه بكلمة، أو نسير في مسيرة، تلحق الضرر بالمجتمع وبالبلاد، وهذه ذنوب هامة وكبيرة. قال تعالى: {وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً} (4)، إذ أحياناً ما يقترف المرء ظلماً، تكون العقوبة التي وضعها الله له شاملة تشمل المجتمع بأسره، فلا بد من تجنّب اعتراف مثل هذا الظلم، والوقوع في مثل هذه الفتنة. وهذا خطابٌ موجّه لنا نحن المسؤولين، وليس موجّه لآحاد الناس. فإننا نحن المسؤولين الذين بوسعنا أن نعمل عملاً يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمجتمع، أو على العكس من ذلك، نقوم بما يدرّ النفع على المجتمع.

إن للمرحوم العلامة الطباطبائي (رضوان الله عليه) بيان في تفسير هذه الآية الشريفة الواردة في سورة النساء: {مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ} (5)، حيث يقول بأن المجتمعات البشرية في البلاد، تشكل مجتمعاً خاصاً، وتشغل دائرة معينة، وتحمل هوية مستقلة وحدانية تختلف عن هوية الأفراد؛ أي أن المجتمع من منظور خاص يعتبر كالإنسان الواحد، فكما أن الإنسان الواحد إذا اشتكى منه عضوٌ تداعت له سائر الأعضاء، كذلك المجتمع، إذا اقترف جزء منه عملاً، قد يتسبب في أن تعمّ نتائجه على المجتمع بأسره. فثمة نوازل تنزل بالمجتمع،



وهناك عددٌ من أبناء هذا المجتمع لا ذنب ولا تقصير لهم في هذه النازلة، إذن فكيف يمكن القول: {مَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ تَقْسِكَ}؟ يقول العلامة بأن هذا هو القول الصائب، وهنا أيضاً يمكننا القول: {فَمِنْ تَقْسِكَ}، سوى أن هذه النفس، تمثل موجوداً وسيعاً باسم المجتمع الذي اقترف جزء منه ذنباً. فلو تعيّن علينا تجنّب مثل هذه الذنوب، لا بد لنا من توخي الحذر الشديد، وهذا ما يحتاج إلى مراقبة ودقة، ويجب أن نتعلّمه من أجواء شهر رمضان، وأن نلقن به أنفسنا، وأن نشعر بالمسؤولية حقاً أينما كنا.

وقد وردت في نفس هذا الدعاء الوارد في أيام شهر رمضان طلباتٌ كثيرة من الله، وهو دعاءٌ جيّد جداً. ولو وقّفتم إن شاء الله لقرائته وإمعان النظر فيه، لوجدتم أنه دعاء عجيب، فإنه - على ما هو المأثور عن الإمام (عليه السلام) - يعلم الإنسان الطلبات التي لا تخطر بباله، ويعلمنا المسائل التي نسال الله بها، ومنها النجاة من هذه الأمور التي سأذكرها: النجاة من مرض فقدان الدافع والمحفز، والنجاة من غياب الحيوية والنشاط - هذه أمورٌ لا تتبادر إلى أذهاننا بأنها من الأمراض التي يجب أن نسال الله تعالى النجاة والشفاء منها - والنجاة من الغفلة، والنجاة من قساوة القلب تجاه ذكر الله ونصح المشفق الذي ينصح الإنسان طلباً للخير له. والعبارة هي: «وَأُذْهِبْ عَنِّي فِيهِ الثُّعَاسُ، وَالكَسْلَ، وَالسَّأْمَةَ (الشعور بالتعب)، وَالْقَتْرَةَ (فقدان الدافع والمحفز)، وَالْقَسْوَةَ (قساوة القلب)، وَالْغَفْلَةَ (اللامبالاة)، وَالْغِرَّةَ (الاغترار بالنفس)». هذه مطالب نسال الله إنقاذنا منها.

هذه جملة من الذنوب، وهناك ذنوبٌ أكبر، ولكن ما هي الآثار التي تتركها هذه الذنوب على الإنسان؟ واحدة من الآثار هي أن الإنسان إذا ما ابتلي بذنب، قد يزلّ في لحظة مفصلية حساسة. يقول تعالى في كتابه: {إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا} (6)، ففي معركة أحد، أولئك الذين لم يتمكنوا من الصبر والثبات، وراحت قلوبهم تهفو لاكتساب الغنائم لدرجة تغافلوا عن المهمة الخطيرة الملقاة على عاتقهم، وبدلوا الحرب المنتصرة إلى حرب مهزومة، {اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا}، وأوقعتهم في هذه الورطة خطايا كانوا قد اقترفوها من قبل. وهذه مرحلة؛ أي أن ذنوبنا تؤدي إلى أن لا نتمكن من الصبر والمقاومة في لحظة حساسة مفصلية. ونحن المسؤولون في هذه البلاد، بدءاً من هذا العبد الحقير، ومروراً بالمسؤولين في السلطة التنفيذية والقضائية والتشريعية، ووصولاً إلى المراتب الأدنى من المسؤوليات، والجميع مسؤول، لو قمنا بما يؤول إلى أن يكون الناتج {إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ}، وأن نزل أقدامنا، ونعجز عن الاستقامة في المواطن التي يجب فيها الصمود والثبات، عند ذلك سيهددنا خطر كبير.. هذه مرحلة.

والمرحلة الأعلى والأنكى، هي أن الخطيئة التي قد نقترفها، تؤدي بنا إلى أن نصاب بالنفاق، وأن تختلف قلوبنا عن أسنتنا. يقول تعالى: {فَأَعْقَبَهُمْ نِقَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَقُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ} (7)، فأولئك الذين لم يفوا بما عاهدوا الله، ولم يلتزموا بما وعده، سيكون الناتج: {فَأَعْقَبَهُمْ نِقَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ}، علماً بأن لهذه النتيجة آلية منطقية بالكامل، ولا يسمح المجال لأن أوضح أن ذنباً واحداً كيف يسوق الإنسان إلى النفاق.

والأسوء من ذلك، هي أن تؤول ذنوبنا وخطايانا وانحرافاتنا أحياناً - لا قدر الله - إلى تكذيبنا بما أنزل الله. {ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّؤَى أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ} (8). وسبيل العلاج هو المراقبة، فلنراقب أنفسنا، وليكن لنا إشرافنا على ذواتنا وعلى مجموعتنا، ولنرفع من محقراتنا، ولنكثر من أعمالنا، ولننتجّب المزالق، وهذه في كلمة واحدة هي التقوى. وهذا هو المراد بالتقوى التي هي فلسفة الصوم وغايتها في شهر رمضان. فالتقوى هي مراقبة النفس، وعلينا أن نراقب أنفسنا على الدوام. علماً بأنني أنا المخاطب بهذه الكلمات في الدرجة الأولى، والمسؤولية تقع على عاتقنا



جميعاً، فلنعرف قدر شهر رمضان.

أيها الإخوة الأعزاء، أيها الأخوات العزيزات! لنعرف قدر شهر رمضان الذين نحن فيه. فلقد جاءت وانقضت آلاف الآلاف من أشهر رمضان على مدى التاريخ، وستأتي آلاف الآلاف من أشهر رمضان التي لا نكون أنا وأنتم فيها، وبين هذه المليارات من أشهر رمضان على مر التاريخ، ستمرّ علينا عدة أشهر أو عدة عشرات من هذه الأشهر، وسنوفق لأن نشهد عشرين، أو ثلاثين، أو خمسين، أو ستين شهراً من أشهر رمضان بين هذه المجموعة التاريخية، منذ سنّ تكليفنا وإلى آخر أعمارنا، فلنعرف قدرها. فلقد كان بيينا في شهر رمضان من العام الماضي أناسٌ من أصدقائنا والمقربين لنا وافترقدناهم في هذا العام. ولا نعرف من سيكون منا في العام القادم ومن سوف لا يكون، فاعرفوا قدر هذا الشهر، وهو شهر الاستغفار، وشهر التوبة، وشهر التذكر، وشهر التوجه إلى الله تعالى، وشهر العبادة، وشهر البكاء، وشهر التعلق بالأمور المعنوية.

يقول الشاعر: كم من الأشهر التي ستتعاقب واحداً تلو الآخر ونحن تحت التراب⁽⁹⁾.

وفيما يتعلق بقضايا البلد، أوّد القول بأننا نشهد ظرفاً حساساً، والبلد في الفترة الراهنة يمر بظروف هامة. لقد بيّن السيد رئيس الجمهورية الإجراءات، ولكن لا بد من متابعتها، ومواصلتها، وإكمال الناقص منها، وهي إجراءات ضرورية بأسرها، وعلى سائر الأجهزة في البلد أيضاً أن تكون لكلّ منها إجراءاته. فإن أوضاع البلد في الوقت الراهن تشهد ظرفاً خاصاً، لا في هذا الشهر أو في هذه السنة، بل في هذه الحقبة والمرحلة الزمنية بالخصوص. لماذا؟ لأنه من جانب قد تفتّحت الأعين أمام إمكانيات البلد الهائلة. ففي بدايات الثورة، لم نكن على علم واطلاع بالكثير من إمكانيات البلاد، ولم نكن نملك تجربة ومعرفة بها. واليوم نجد نائب المجلس، والوزير، والمسؤول، والشخصيات الفكرية، وساسة البلد، قد اكتسبوا معرفة جديدة تجاه هذه الدائرة العظيمة التي تنطوي عليه بلادنا من الطاقات والإمكانيات، وهذا هو واقع الأمر. وحين أطلع المقالات التي يكتبها أصحاب الرأي، أجد أن الاهتمام بهذه الحقائق كبير والحمد لله. فالإمكانيات جبّارة، والبلد بلدٌ عظيم ومذهل.

قبل عدة أعوام قلت في هذا المكان⁽¹⁰⁾، بأن سكاننا يشكلون نحو واحد بالمئة من سكان العالم، ومساحة بلدنا أيضاً تشكل تقريباً واحد بالمئة من مساحة العالم، بيد أن الإمكانيات التي منحها الله تعالى لنا، تفوق نسبة الواحد بالمئة بكثير، وحينها قلتُ بأنها تصل إلى ثلاثة أو أربعة بالمئة، وأخيراً بلغني تقرير بأنها تصل إلى نحو ستة أو سبعة بالمئة؛ أي أن إمكانياتنا تعادل ستة أو سبعة أضعاف متوسط إمكانيات العالم، سواء من حيث السكان، أو من حيث الطاقات الإنسانية، أو من حيث الإمكانيات الطبيعية.. هذا هو أحد جوانب الأمر.

ومن جانب آخر فإن لنا أعداء، وإن بلدنا ليس بلداً مجرداً عن الهواجس والأعداء والمترصدين، وإنما هو بلد يواجه أعداءً. علماً بأن العدا في البلدان والدول والقوى ليس بالأمر الجديد، ولكنه بالنسبة إلى الجمهورية الإسلامية يعتبر عداً خاصاً، لماذا؟ وما هو السبب؟ السبب هو أن الجمهورية الإسلامية ظاهرة لم يسبق لها مثيل في العالم، وهذا ما تشهده القوى العالمية بكل دقة. ولعلكم قرأتم أو سمعتم قبل عدة أعوام، في البلد الفلاني الذي يعادينا، قد تأسس مركز أبحاث يُعنى بالدراسة والبحث حول الإسلام والإسلام السياسي، وذلك ليعرف حقيقة هذه الظاهرة وماهيتها. فقد أقيم نظام على أساس الإسلام، وعلى أساس المرتكزات الإسلامية التي تنطوي على مناهضة الاستكبار، والاستبداد، والظلم، والتمييز، وأكل الربا، والممارسات التي ترتكبها القوى العالمية في الوقت الراهن. لقد تأسس نظام بهذه



الركائز الفكرية والعملية، وأخذ يتنامى ويتجدّر ويزداد نفوذاً يوماً بعد آخر، وقد بذلوا قصارى جهدهم لإيقاف مسيرته التقدمية ولكن دون جدوى. فأخذوا يصرخون بأنفسهم إن إيران هي الفاعل المطلق في المنطقة، وإن نفوذها لا يقاس بنفوذ أي بلدٍ آخر في المنطقة، وهذا ما يقوله الأمريكيون أنفسهم، ولا أقوله أنا شخصياً لإبراز العضلات.. هكذا هو هذا النظام، وهذا يعني أن هناك قوة جديدة أخذت تظهر وتتلور في الطرف الراهن على الصعيد العالمي، وراحت تتحدى المطامع الظالمة لقوى الاستكبار. وهذا هو السبب الذي يقف وراء معاداة الجمهورية الإسلامية، وهذا العداً لم يشهده أيّ بلدٍ آخر. أجل، فإن هناك كما ذكرت اختلاف بين الدول على القضايا الترابية والحدودية، واختلاف في المطامع والتبادلات التجارية، بيد أن هذا النمط من العداً مختص بالجمهورية الإسلامية. إذن، فإننا من جانب قد عرفنا تلك الإمكانيات وأدركناها وأحصيناها، ومن جانبٍ آخر، يواجهنا عدوّ لدود عنود.

ولا بد من معرفة العمل الذي يريد العدو إنجازها، ليستنى لنا الوقوف على برنامجنا الأساسي العام. وهذه البرامج الحكومية والسياسات التنفيذية، تنضوي برمتها تحت تلك البرامج الرئيسية وتكتسب معناها في هذا الإطار، وهذا ما ينبغي لكم التنبّه له. فإن هذه المشاريع التنفيذية لا بد من إنجازها، ولكن ينبغي النظر إليها في قلب تلك النظرة العامة الشاملة، من أجل أن تؤتي ثمارها. فعلياً أن نعرف ماذا يريد العدو أن يصنع؟ وما هي خطته حيالنا؟ لنقوم على هذا الأساس برسم خطتنا للتحصين وإحلال الأمن والصيانة والحراسة أمام العدو.

ولو أردتُ بيان هذا الأمر في جملة قصيرة، أقول بأن مخطط العدو هو الوقوف أمام قدرات الجمهورية الإسلامية، وذلك إما بالقضاء عليها أو الحؤول دون تناميها على أقل تقدير.. هذه خطة العدو. ولكن ما هو واجبنا حيال ذلك؟ واجبنا هو أن نزيد من قدراتنا ما استطعنا. ولقد قلتُ مراراً وتكراراً في هذه الجلسة وفي جلساتٍ أخرى خلال الأعوام الماضية: يجب أن تغدو البلاد مقتدرة، وعلينا زيادة مستوى قدراتنا المختلفة، فإن قمنا بذلك، حينئذٍ يمكننا أن نقول للناس بطمأنينة: ناموا قريري العين، وكونوا على اطمئنان. وإن لم نقم بذلك، عندها سنعيش بالضرورة حالة من التشويش والاضطراب.

ولكن ما هي الإمكانيات والقدرات التي نتمتع بها؟ لقد دوتُ هنا جملة من القدرات التي تتعرض لمزيد من العداً والخصام:

الأول هو الإيمان الإسلامي. وهذا ما قد يثير استغراب البعض قائلين بأن العالم المعاصر هو عالم حرية الفكر والعقيدة وأمثال ذلك! كلا.. إنهم يعادون الإسلام الأصيل الذي أفصح عنه الإمام الخميني (رضوان الله عليه) وأصبح ركيزة للحكومة الإسلامية والجمهورية الإسلامية أكثر من أي شيءٍ آخر. فانظروا إلى الأنشطة التي تمارس اليوم في العالم لتحطيم سدّ هذا الإيمان في كل مكان ولاسيما في نظام الجمهورية الإسلامية وفي أوساط الناس. ولو كنتم تتعاطون الشبكات الاجتماعية والفضاء الافتراضي، ستعرفون وتدركون جيّداً أين تتجه إشارتي، حيث باتوا يسلكون كافة السبل لزعة إيماننا الإسلامي. ولكن من المقصود بنا؟ هل المقصود أنا الشيخ الذي ذرقتُ على السبعين أو الثمانين؟ كلا.. فإنهم لا يحملون قلقاً كبيراً تجاهنا، وإنما يبتغون استهداف إيمان الجيل الذي يأتي بعدنا وجيل ما بعد بعدنا، وها هم يبذلون الجهود في ذلك. إذن فإن إحدى مجالات اقتدارنا هي إيماننا الإسلامي الذي أصبح غرضاً لسهام عدائهم.

والثاني الاقتدار العلمي، ولقد خطّوا، وتشبّثوا حتى باغتتيال علمائنا، واستخدموا الأدوات الخبيثة المحظورة في جميع العالم لإيقاف مسيرتنا العلمية. فإن دودة ستوكسنت⁽¹¹⁾ التي ضربوا بها النظام السيبراني للجمهورية الإسلامية



قبل سنتين أو ثلاث، كان بمقدورها القضاء على هذا النظام بأكمله، وهي جريمة معروفة على الصعيد الدولي، وكان بالإمكان ملاحقة المرتكبين لهذه الجريمة والأخذ بتلابيبهم في المحاكم الدولية، ولكننا لم نفعل ذلك وللأسف.. فقد تقدّموا في عدائهم إلى هذا المستوى. وهم يعارضون التقدم العلمي الذي يُفضي إلى الاقتدار العلمي بكل قوة. وهذا باعتقادي هو السبب الرئيس الذي يقف وراء الضغوط على القطاع النووي، حيث نجدهم يكررون القول بأن إيران تمتلك القنبلة الذرية والنووية، وهم يعلمون بأنهم يكذبون، وسأتناول الحديث لاحقاً حول الملف النووي باختصار.

والاقتدار الاقتصادي الذي سأعرض له فيما بعد. والاقتدار الدفاعي الرادع، وهذا ما يعارضونه أيضاً بكل قوة. إذ لا بد أن يكون البلد كالقلعة التي تهدمت جدرانها، ليمكنهم فعل كل ما يحلو لهم. ولو أن قطاعاتنا تتمتع بمعدات دفاعية، وقدرات هجومية مضادة، تكون وكأنها قد بنت سوراً حول هذه القلعة، وهذا ما هم يعارضونه. والكلمات التي يطلقونها بشأن الصاروخ وما شاكلة، تعني: معارضة القوة الدفاعية.

والاقتدار السياسي الوطني الذي يعني الاتحاد والانسجام بين أبناء الشعب. ولطالما ذكرتُ بأن الاختلاف في التوجهات الساسية لا إشكال فيه، والحبّ والبغض تجاه زيد وعمرو لا بأس فيه، إنما الإشكال يكمن في نشوب الاختلاف بين الناس حيال ركائز حركة البلاد الأساسية والعامّة، وهنا مكمن الإشكال، وعلى الناشطين السياسيين والاجتماعيين أن يحولوا دون حدوث ذلك. ولحسن الحظ فإن الاتحاد قائم في هذا اليوم، بل ومنذ انطلاقة الثورة الإسلامية. وهذا لا يعني أن الثورة ويوم انتصارها لا يوجد لهما معارض، بل هناك من يعارضهما، بيد أن غالبية الشعب وقاطبته تهفو قلوبهم إلى الثورة ومظاهرها ومعالمها وذكرياتهما، وإلى اسم الإمام الخميني وذكراه، وهذه نعمة عظيمة جداً، وهذا هو الاقتدار السياسي للشعب.

والاقتدار الناجم عن شبابية السكان، الذي يتم التغافل عنه. فإنه منذ أعوام وأنا أحذّر من قضية تحديد النسل وما شاكلها بشكل متواصل⁽¹²⁾، ولحسن الحظ فقد أنجزت بعض الأعمال، وحققت بعض المسؤولين إنجازات جيدة في هذا الشأن، بيد أن ذلك العمل الذي لا بد من التصدي له بشكل كامل لم يتم إنجازه بعد. فإن جمهور شبابنا اليوم يعدّ ظاهرة ونعمة، لأن الشاب مصدر للحركة ومنبع فياض للتوثب والتحرك والنشاط والابتكار والإبداع، وهو الذي يقوم بإنجاز الأعمال. ولو افتقدنا هذه الظاهرة الشبابية بعد عشرين عاماً ستتضرر البلاد، لأن الشاب لا يمكن استيراده، ولا بد أن نقف أمام هذا الضرر من اليوم. وهذا الكلام الذي قد يشيع أحياناً - وأنا لم أتحدث عنه بالضبط وليس لدي اطلاع كبير فيه - من استمرارية بعض المناهج السابقة المغلوطة في بعض الأماكن كإسقاط الجنين ونحو ذلك، إن كانت صحيحة، فإن مسؤوليتها تقع على عاتق رجال الحكومة المعنيين، وعليهم متابعتها. وعليه فقضية شبابية السكان تعتبر من القدرات العظيمة والهامة جداً.

إذن فالعدوّ موجود، وهذه القدرات أيضاً متاحة في الوقت الراهن، وقد أصبحت عرضة لهجمات العدو. ولكن ما هي النتيجة؟ النتيجة هي التي ذكرناها دوماً: لا بد من معرفة العدو، والوقوف على أساليب عمله، والاطلاع على النقاط التي يريد العدو التسلل والهجوم منها وصدّهم عنه فيها. كالحرب العسكرية بالضبط، ففي الحرب العسكرية يقوم المتخصصون بالاستطلاع الميداني، والاستطلاع عن العدو، ويقدرّون أو يعرفون نية العدو، وأنه يريد الهجوم من هذا الموقع، فيغلقونه. وإن هذه الحرب القائمة اليوم في الميادين السياسية والاقتصادية، أهم من الحرب العسكرية، وأوسع نطاقاً. ولذا يجب معرفة مواطن توغل العدو، وهذا واجبٌ في أعناق الجميع.



والآن ينبغي لنا أن نعرف ونقول: من هو العدو؟ قلنا بأن لنا عدو، فمن هو هذا العدو؟ لقد عرض العدو نفسه أمام أعيننا عارياً مجرداً بالكامل، ولا حاجة لأن نبحت عنه، فالعدو هو شبكة الاستكبار والشبكة الصهيونية.. شبكة الاستكبار التي تقف الولاياالعدو. نفسه أمام أعيننا عارياً مجرداً بالكامل، ولا حاجة لأن نبحت عنه، فالعدو هو شبكة الاستكبار والشبكة الصهيونية.. ت المتحدة الأمريكية على رأسها، والشبكة الصهيونية ومظهرها الكيان الصهيوني اللقيط الحاكم على فلسطين المحتلة.. هذا هو العدو الذي لا يخفي عِداءه كما هي أمريكا. فقد يقوم الرئيس الأمريكي مثلاً في يوم النيروز بفرش سفرة السبع سينات، ولكنهم في الوقت ذاته يضربون طائرة الركاب، ويصوتون في الكونغرس الأمريكي على كل ما يمكن استخدامه ضدّ الجمهورية الإسلامية والرئيس الأمريكي أيضاً يوقع عليه وينقذه. فإن مقام القول والمجاملة والحوار والابتناسمة الدبلوماسية مقام آخر، يختلف عن مقام العمل، بل ويختلف حتى عن مقام التصريحات السياسية. ولكم أن تنظروا اليوم إلى أن ما يقوله الرئيس الأمريكي ووزير الخارجية الأمريكي ومسؤولوا الاستخبارات الأمريكية ووزير الحرب الأمريكي وأمثالهم حول إيران، ليس بقول صديق، وإنما هو قول عدوّ عنود. والصهاينة أيضاً حسابهم واضح.. هذا هو العدو.

قبل عدة أيام صرّح وزير خارجيتنا المحترم في المجلس تصريحاً جيداً - قرأته في الصحف - حيث قال بأن أمريكا لم تتغيّر في ذاتها، وقد صدق فيما قال، فإن أمريكا هي ذاتها التي كانت عليه في عهد ريغان دون أيّ تغيير، وهي ذات العدو نفسه. أجل، فهناك الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري، وكلُّ يرمي الكرة في ساحة الآخر، إلا أن أمريكا هي هي. وهذا الكلام الذي أطلقه في مجلس الشورى الإسلامي صائب تماماً.

ثمة تصوّر خاطئ موجود وهو أن «بوسعنا التساوم مع أمريكا لمعالجة مشاكلنا»، بيد أن هذا تصوّر غير صائب. فلا يمكننا الاتكاء على الأوهام، وإنما يجب الاستناد إلى الحقائق. أولاً وكما ذكرت، لا يخضع نظام كالجمهورية الإسلامية من الناحية المنطقية لمحبة وملاطفة نظام كالنظام الأمريكي أبداً، وهذا أمر متعذر. وثانياً سلوكهم، فانظروا منذ ما قبل خمسين أو ستين عاماً، ومنذ انقلاب التاسع عشر من أغسطس، وبعد ذلك في عهد النظام الطاغوتي، وبعده منذ اندلاع الثورة وحتى يومنا هذا، كيف كان سلوك أمريكا تجاهنا؟ ففي عهد النظام الطاغوتي، كانت أمريكا تنظر إلى الحكومة البهلوية باعتبارها ثروة، ومع ذلك فإن الضربات التي سدّتها أمريكا لإيران في تلك الفترة كانت ضربات مؤثرة قاضية، والمطلعون على التأريخ وعلى الحياة في تلك الفترة، يعرفون ويصدقون هذا الكلام بالكامل. والقضية بعد الثورة واضحة أيضاً، فقد شرعوا منذ اليوم الأول بالخبث والعناد، وواصلوا نهجهم هذا حتى اليوم، إذن فالقضية ليست سوء تفاهم. إذ قد يشبّ سوء التفاهم بين دولتين، ويمكن حله بالتفاوض، وتارة يقع الاختلاف على مساحة ترابية، فيتفقان بينهما مثلاً بأن هذه المساحة الحدودية لي وهذه لك، وهذا ما يمكن معالجته بالتفاوض، وتسوية القضية بالتناصف، ولكن لا يمكن هنا معالجة الأمر من خلال التناصف، وإنما القضية هي أساس وجود الجمهورية الإسلامية، وهذا ما لا يمكن حله بالتفاوض وإيجاد العلاقات، وهو تصوّر خاطئ. وإن ما أنتجه الاقتدار والاستقلال والتقدم الناجم عن الإسلام والمتطابق معه كظاهرة في العالم، لا يمكن تقبله بواسطة الاستكبار المتجسّد في أمريكا. وهذا تصوّر خاطئ أن نزعم بإمكانية الاجتماع مع الأمريكيين والقول لهم: تعالوا لنتصالح معاً بشكل من الأشكال. فالتصالح لا يتحقق إلا بالتخلي عن قولكم.

قبل سنتين أو ثلاث، وفي أوائل انطلاق المفاوضات النووية⁽¹³⁾، ذكرتُ بأنّ على الأمريكيين أن يقولوا لنا من الآن: إلى أين تتراجع الجمهورية الإسلامية حتى يقلعوا عن عِدائهم. ولو تعالجت القضية النووية، هل سينتهي الأمر؟ هذا الملف النووي قد توصلّ اليوم إلى الحل، فانظروا هل انتهى الأمر؟ أم ظهرت قضية الصواريخ، ولو تعالجت قضية



الصواريخ، ستظهر قضية حقوق الإنسان، ولو تعالجت قضية حقوق الإنسان، ستظهر قضية مجلس صيانة الدستور، ولو تعالجت قضية مجلس صيانة الدستور، ستظهر قضية أصل القيادة وولاية الفقيه، ولو تعالجت قضية ولاية الفقيه، ستظهر قضية أصل الدستور وحاكمية الإسلام. فالصراع لا يدور حول قضايا جزئية. ولذا فهذا التصور تصوّر خاطئ.

ولقد دار الكلام معي كثيراً في هذا الشأن، وكان العديد من الأصدقاء يفكرون عن عقيدة ورغبة بإمكانية هذا الأمر، واجتمعنا وتحدثنا على مدى هذه السنوات، بيد أنهم اعترفوا بعد ذلك - لا أمامي بل في غيابي ولدى اجتماعاتهم الرسمية لاتخاذ القرارات - بأن الاستدلال الذي يطرحه فلان لا جواب له، وقد صدقوا فيما قالوا، فإن الاستدلال الذي أطرحه في هذا المجال لا جواب له. هكذا بالنسبة لنا، والكثير من البلدان الأخرى أيضاً لا ينسجم الأمريكيون معهم. فالتفتوا واعلموا بأن سياسة أمريكا الأساسية هي هضم قوى وسياسات العالم في معدة السياسات الأمريكية، وهذا لا يختص بنا. رغم أن لنا خصوصية في هذا الشأن، وثمة عداء خاص يمارس ضدنا، بيد أن نفس هذا الأمر جار حتى بالنسبة إلى البلدان الأخرى. والحال ذاته يجري في الشأن السياسي، وفي المجال الاقتصادي، وفي الموضوع الثقافي أيضاً. حيث نجد الشركات الأوروبية المنتجة للأفلام قد تدمرت من سيطرة هوليدود ومن الهيمنة الثقافية. كما نشهد تعاملهم مع فرنسا والحال أنها ليست الجمهورية الإسلامية.. هذه هي السياسات الأمريكية. ولطالما قالوا، ويواصلون قولهم، وهذان المرشحان للرئاسة الأمريكية⁽¹⁴⁾ أخذوا يتسابقان مع بعض على القول بأن أمريكا هي سيدة العالم وهي الفاعل المطلق فيه. وقبلهم بوش الأب، حين سقط الاتحاد السوفيتي، قال متغطرساً: نحن اليوم نمثل قوة لا نظير لها في العالم، وعلى الآخرين أن ينسجموا معنا، ونحن من نقوم بتحديد النظام العالمي.. هذه هي سياستهم. وبالتالي هذا عدو، فكيف يمكن التساوم والتصالح معه؟

وأقولها لكم: يخال البعض بأن حالات العداة ضدنا يعود سببها إلى أننا نقارعهم ونفقاً عينهم على الدوام، ولذلك يعادوننا.. كلا، هذا أيضاً خيال باطل وتصوّر خاطئ. ونحن لم نكن البادئين. ففي بداية الثورة، حين تم اعتقال الأمريكيين، ومضت عدة أيام على ذلك، أمر الإمام بأن يعودوا إلى سفارتهم بالحماية الكاملة، وإلا فقبل اقتحام السفارة الأمريكية - التي كان له أسبابه وتمهيداته - كان الأمريكيون يعيشون في هذا البلد بأمان كامل، وكانوا يترددون فيه بكل سهولة، ويمارسون أعمالهم الخبيثة بالطبع. فنحن لم نكن البادئين، وإنما هم الذين بدأوا منذ البداية، بالكلام البذيء، وفرض الحظر، والمطالبة، وإيواء أعداء الشعب الإيراني، فكانوا هم البادئين. ناهيك عن أن الأمر لا يختص بأمريكا، بل هناك بلدان أخرى، فعلى سبيل المثال ما هو العداة الذي مارسه الجمهورية الإسلامية ضد فرنسا؟ بل إن الدولة الفرنسية وبسبب مكوث الإمام الخميني مدة من الزمن فيها، حظيت حتى بإشادة العناصر الثورية، ورغم ذلك فإنكم تشهدون ماذا يصنعون، ورأيتم في القضية النووية كيف لعب الفرنسيون دور الشرطي السيء - علماً بأن إدارة الخطة كانت بيد أمريكا وهذا واضح، بيد أن فرنسا اتخذت أسوأ المواقف في الملف النووي - فما الذي فعلناه مع الفرنسيين؟ وهل عاديناهم؟ أو أن بلداً صغيراً كهولندا مثلاً، تجدونه في كل قضية لها صلة بالجمهورية الإسلامية، ضمن قائمة الأعداء! ولكن ماذا فعلنا مع هولندا؟ وما هو عداؤنا تجاهها؟ فهو بلدٌ صغير في زاوية من زوايا أوروبا. إذن فالكلام لا يحوم حول أننا نعاديهم ونقارعهم. أو كندا على سبيل المثال التي قطعت علاقاتها معنا، فهل كنا قد عاديناها وخاصمناها؟ ليست هذه هي القضية، وإنما هي شيء آخر. فلا ينبغي لنا أن نخادع أنفسنا ونقول: لنقلع عن عداتنا، ليكفوا عن عداتهم.. كلا، بل هناك دوافع ومسائل أخرى خلف الكواليس، وقد بيّنت جملة منها.

والآن ما هو واجبنا؟ الواجب هو تحصين البلاد، وهذا واجب في عنق المسؤولين. فإن كل الأعمال التي أنجزتها الحكومة أو التي تريد إنجازها في المجال الاقتصادي ونحوه، بحاجة إلى أن تكون البلاد في حصانة وصيانة، فما هي

وظيفتنا لإيجاد هذه الحصانة، أو العمل على زيادتها إن كانت موجودة؟ يجب علينا أن نزيد من هذه القدرات التي أشرت إليها يوماً بعد آخر. وهذا هو الذي ورد في القرآن الكريم: {وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ} (15). فالقوة تشمل كل هذه الأمور، ولا تختص بالبنديقية والسلاح وما شاكل، وهي أعم من القوة المادية والمعنوية، والقوة الاقتصادية والعسكرية، والقوة العلمية والأخلاقية.. {وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ}. فهذا هو العمل الذي يجب علينا إنجازه، علماً بأنه يقع على عاتقنا: أي أن الذي يجب عليه التصدي لهذا العمل، هو نحن المسؤولون، والناس على أثرنا ينزلون إلى الساحة ويمارسون أعمالهم. إذن يجب أن نزيد من القدرات والإمكانات.

والزيادة هذه تشمل: تعزيز الإيمان الإسلامي، وهي وظيفة تقع على عاتق الحكومة، والحوارات العلمية، والأجهزة الإعلامية، ووزارة الإرشاد، ومنظمة الإعلام الإسلامي. فلا بد لكم من إرساء دعائم الإيمان الإسلامي، وهو واجب في عنق كل من له صلة بالشباب، كالجامعات ووزارة التعليم والتربية. وهذه وظيفة كبرى تقع على عاتق هؤلاء جميعاً، ويجب عليهم التصدي لها. وتشمل الاقتدار العلمي، وهو واجب وزارة العلوم ومراكز الأبحاث والدراسات. ولتحاول الأجهزة التي تتولى تعزيز الجانب العلمي، أن تنأى بنفسها عن القضايا الهامشية، إذ أحياناً ما يشاهد المرء نشوب مسائل هامشية في بعض هذه الأجهزة. ومن المفترض أن يكون جميع السادة المسؤولين على هذه القطاعات حاضرين هنا، فليسمعوا: أبعادوا أنفسكم عن القضايا الهامشية، وتعرضوا للقضية الأساسية وهي تعزيز العلم. وتشمل الجانب الاقتصادي أيضاً، وسأتحدث قليلاً حول الاقتصاد، والوقت أيضاً قد أدركنا. وتشمل الدفاع كذلك، وعلى كافة الأجهزة المعنية بالقطاع الدفاعي - بما فيها وزارة الدفاع، والجيش، والحرس الثوري - أن يبذلوا قصارى جهدهم فيما يخص الجانب الدفاعي. وتشمل قضية الشباب التي تطرقنا لها، والجيل الشاب، واستثمارهم، وتعزيز الشباب المتمسم بالحيوية والاندفاع.

لقد تحدثت في مرقد الإمام الخميني (رضوان الله تعالى عليه) بعض الشيء حول الشباب المؤمن الثوري (16)، فأطلق البعض ضجيجاً، وعمدوا إلى ما يسمى بإفشاء الأسرار، بأن فلاناً يقوم بتقوية الشباب الثوري. بيد أن هذا لا يعتبر إفشاءً للأسرار، فإنه أولاً ليس بالشيء الجديد، وإني دوماً ما أفعل ذلك، وسأفعله بعد الآن أيضاً. وثانياً ليس بالأمر الخفي، بل هو جليّ بيّن، فإني دعمتهم مراراً وتكراراً، وهذا واضح، وإني أحبّ الشباب الثوري المتدين المتواجد في أرجاء البلد، وهذا هو واجبنا. إذ لا يمكننا من حيث القيم، أن نعتبر الشاب الذي يقضي شبابه وقوته وطاقته ومحفته في سبيل أهداف النظام العليا، والشاب الذي يلهث وراء الشهوة والتبرج وأمثال ذلك، كلاهما على حد سواء. أجل، فإنهم جميعاً من حيث الحقوق الاجتماعية سواسية، ولكنهم من حيث المبادئ والقيم غير سواسية أبداً. فإن الشاب الذي يكذب، ويسعى، وينفق وقته، وطاقته، وأحياناً أمواله الزهيدة - وهذا ما هو موجود بالفعل - في سبيل الأهداف والجهاد، من الواضح أنه يختلف عن غيره. وإني دوماً ما كنتُ أدمعهم، وسأدمعهم بعد الآن أيضاً.

والآن أودّ أن أنبه إلى نقطتين: الأولى قضية الاقتصاد التي تعرض لها السيد الدكتور روحاني لحسن الحظ، وبدوري سأستعرض بعض النقاط فيها، والثانية هي قضية الاتفاق النووي.

نحن نعاني في الجانب الاقتصادي من بعض المشاكل، والبلاد تشهد في القضايا الاقتصادية معضلات أساسية، على أمل أن يتم معالجتها بإذن الله من خلال برامج الحكومة والأعمال التي تريد إنجازها. وأهم هذه المشاكل هي الركود الاقتصادي، وقضية فرص العمل والبطالة.. هذه هي الأهم. وعلينا التصدي لها، والاهتمام بها. فإن الركود قضية بالغة الأهمية. وإني حينما أنظر إلى هذا الجانب - وهذا ما ذكرته للحكومة السابقة أيضاً - أجد أن المشاكل قبل أن تكون



نتيجة عن الحظر، ناجمة عن السياسات والخطط الإدارية، وهذا ما يمكن للمرء مشاهدته في هذه الحكومة، وفي الحكومة السابقة كذلك، وفي الحكومة الأسبق أيضاً. ولو كانت برامجنا تتسم بالجودة والصواب، لكانت العقوبات لا نقول أنها تفقد تأثيرها، بل يتضاءل تأثيرها إلى حدٍ كبير. فلا بد من تنظيم البرامج وترتيبها وإمعان النظر فيها.

وإن من الأمور الهامة على نحو التحديد في المجال الاقتصادي، والتي تتسبب إلى حدٍ كبير في معالجة الركود وتوفير فرص العمل، هي الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي. القطاع الذي قرأت في الصحف عن لسان وزير الصناعة المحترم قوله في المجلس بشأنه أن أوضاع الصناعة مأساوية - وأنقل لكم مضمون العبارة ولا أعلم ما قاله بالضبط - والمأساة هذه تعود في الأغلب إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة. فلا بد أن يدخل إحياء هذه الصناعات ضمن برامج الحكومة الأساسية، وهو يعتبر من أركان الاقتصاد المقاوم. وإن من المسائل التي يجب أخذها بنظر الاعتبار، هي إمكانيات المعامل والمصانع التي تفوق أداءها بعدة أضعاف؛ أي أنها تعمل دون مستوى إمكانياتها وطاقاتها بكثير.

والنقطة الأخرى هي قضية الأولويات، فلا بد في اتخاذ القرارات الاقتصادية أن نأخذ الأولويات بنظر الاعتبار. فأحياناً ما يكون عملٌ ضرورياً وهاماً للغاية، ولكنه لا يتسم بالأولوية؛ بمعنى أن هناك عملٌ أكثر منه ضرورة. وهذه قضية باعترادي فائقة الأهمية. فإني أحمل تجربة الحكومة، حيث كنت في الحكومة من جانب، وشاهدت العديد من الحكومات من جانب آخر. فإن وزراءنا الأعزاء المحترمين كلٌّ يجزّ النار إلى قرصه، علماً بأن هذا هو تكليفهم وواجبهم بأن يدعموا قطاعهم، ونحن لا نندم ذلك. فإن وزير الزراعة، ووزير الصناعة، ووزير الطرق، ووزير الطاقة، كلٌّ بطريقة يسعى إلى جرّ إمكانيات البلد وميزانيته إلى جانبه، ولكن لا بد هنا من النظر إلى الأولويات. ولو افترضنا أن أموالنا المجمدة في البنوك الأجنبية قد استُعيدت - ولم يتم استعادتها بالطبع حتى الآن، وليس من المعلوم متى سيتحقق ذلك، وسوف أتعرض لهذا الموضوع - ففي أيّ مجال سننفقها؟ وهذا أمرٌ بالغ الأهمية. فلا بد من مراعاة الأولويات. ولأضرب الآن مثلاً، ويبدو أنني ذكرت هذا المثال للوزير المحترم نفسه، فلنفترض أن أسطولنا الجوي بحاجة إلى تحديث وتجديد، وهو عملٌ هام وضروري، ولكن هل يشكل الأولوية؟ وهل يتصدر الأولوية في البلد؟ أو أن نقوم على سبيل المثال بشراء ثلاثمائة طائرة، ولكن ليس من المعلوم أنه يمثل الأولوية. وهذا ما تجب دراسته، وإنني بالطبع لا أعطي رأياً تخصصياً فيه، وإنما أنبّه لإنجاز الدراسات التخصصية في هذا المجال، ولمراعاة الأولويات.. هذه هي إحدى القضايا التي تقع على جانب كبير من الأهمية.

ومن المسائل البالغة الأهمية، هي الاهتمام بالشركات المبنية على المعرفة، فإن هذا سيتقدم بنا إلى الأمام. لأن هذه الشركات علمٌ واقتصادٌ كذلك. والاهتمام بها يعتبر من أكثر الأعمال أساسية، ومن الأولويات التي يجب التصدي لها. علماً بأن بعض هذه الشركات تقدّم لنا الشكاوى في تقاريرها، وهذه نقطة يجب على المسؤولين أخذها بعين الاعتبار.

ومن الأعمال الهامة والضرورية الأخرى، هي الحوول دون إبرام الاتفاقيات غير الضرورية. فقد بلغتني التقارير بأننا بعد القضية النووية، وقّعنا على اتفاقيات تبلغ نحو 2.5 مليار دولار، علماً بأن المباحثات والتفاهات ونحوهما تفوق ذلك، بيد أن الذي تم التوقيع عليه - بحسب التقرير الذي بلغني - يصل إلى ما يقرب من 2.5 مليار دولار، ونظرت فيها، فوجدت أنها تتعلق على سبيل المثال بالطاقة الشمسية، ولكن هل تعتبر هذه هي الأولوية؟

ولو كانت هناك حقاً مصادر مالية أجنبية أو كان هناك تمويل، يجب علينا أن نفتش عن الأولوية لنستثمرها في ذلك



الموقع، ولو أراد أحدٌ استثمار رؤوس أمواله هنا، فلنقل له بأننا نحتاج إلى الاستثمار في هذا القطاع. ولا يكون بحيث يستطيع أن يستثمر أمواله حيثما شاء.. هذه أيضاً قضية.

والقضية الهامة الأخرى هي الحؤول دون الاستيراد الضارّ الذي كررته في الآونة الأخيرة لعدة مرات. وهو الاستيراد الذي يوجد له مثيل في الداخل، أو الاستيراد الذي لا يدخل في عداد الاحتياجات الأولى والحالية للبلاد. فما هي الحاجة مثلاً إلى استيراد السيارات الفاخرة بالسرعة الفائقة؟ يقولون إن الذي يستوردها هو القطاع الخاص، ولكن بمستطاع الحكومة أن تحول دون ذلك بشتى الأساليب كالرسوم وغيرها. فلا ينبغي إهدار مصادر البلاد المالية - بما فيها أنواع التمويل والأموال المجمدة التي يتم استعادتها - . فإن الصناعات المعطلة، والاقتصاد القائم على المعرفة، وتبديل الماكينات المستهلكة في صناعاتنا، تدخل في عداد الأولويات.

وكذلك القطاع الزراعي الذي يسوقنا إلى الاكتفاء الذاتي، ولحسن الحظ فإن التقرير الذي قدّمه هذا اليوم، يدل على أننا تقدّمنا في هذا المجال. علماً بأنني لم يبلغني تقرير في ذلك.

وكذا قطاع البترول، فإن إنتاج النفط بنسبة عالية، يعتبر نقطة إيجابية في ثقافة النفط وبيعه وسوقه. وإن من المطلوب الزيادة في الإنتاج وفي الصادرات النفطية، والبلد أيضاً بحاجة إلى ذلك، وهذا مما لا شك فيه، ولكن الأمثل، أن نجعل النفط يكتسب قيمة مضافة. فإن النفط الذي نستخرجه من الآبار، ونبيعه، ونستلم الأموال في قبالة، لا يحمل أي قيمة مضافة، بل ويقلّ يوماً بعد آخر. ولو استطعنا أن نبدل النفط أو الغاز إلى منتجات ذات قيمة مضافة للبلد، فهو أمرٌ مطلوب. ولتقم سياستكم - إلى جانب الأعمال التي يتم إنجازها لإنتاج النفط وبيعه وإصلاح آباره وما شاكل ذلك - على أساس إمكانية إنتاج مشتقات البترول وتصديرها وتصدير البنزين أيضاً. فلماذا يجب علينا استيراد البنزين؟ إن من الأمور التي تسوق المرء إلى الخجل إذا ما فكر فيها أحياناً، هي استيراد البنزين. فإن الجمهورية الإسلامية تتمتع بكل هذا الخزين النفطي - الذي تفتخر به دوماً أمام شعبها وأمام العالم بأنها تمتلك أكبر احتياطي النفط والغاز معاً في العالم، وهذا هو واقع الأمر - وإذا بها تستورد البنزين وزيت الغاز! فلا بد أن نعمل ما من شأنه الاستغناء عن استيراد زيت الغاز والبنزين، والقيام بإنتاج المشتقات وتصديرها. أو أن نقوم في قطاع الغاز، بتفعيل الصناعات البتروكيمياوية التحويلية، فإن الصناعات الأساسية جيدة وقد قدّمت إنجازات مطلوبة ولحسن الحظ، ولكن ينبغي تفعيل الصناعات التحويلية، وهذا سوف يؤدي إلى توفير فرص العمل.

والمكافحة الجادة للتهريب بأساليب جهادية ثورية. فإن التهريب قضية بالغة الأهمية، ولا يمكن تسيير الأمور في هذا الجانب بالمزاح والتراخي في العمل وأمثال ذلك، بل لا بد من عمل جهادي ثوري حاسم.

وفي ما يخص الاقتصاد المقاوم الذي نكرّره دوماً، يقال إنه بحاجة إلى مصادر مالية ونحن لا نمتلكها. وباعتقادي يمكن توفير هذه المصادر لانطلاق حركة الاقتصاد المقاوم، ولحسن الحظ فقد بدأت أعمال جيّدة في هذا المضمار. ويقال إن إيداعات الناس في البنوك بالعملية الصعبة والعملية الوطنية تشكل رقماً باهظاً. ولأنني لم أر أصل التقرير، وإنما نقلوا لي ذلك، لا أذكر الرقم، لئلا يحصل خطأ في النقل، إلا أنه رقم باهظ جداً. والواجب علينا هداية هذه الموارد، فإن من مهام أجهزة الحكومة الاقتصادية، هي هداية الموارد وتوجيهها بالاتجاه الذي يصبون إليه، وبالالاتجاه الذي يصب في مصلحة البلد، وذلك من خلال صنوف المشجعات وأمثالها، وهذا أمرٌ في غاية الأهمية. وعلى المجلس بالطبع أن يساهم في هذا الموضوع. إذن فهذه هي الأعمال الرئيسية التي يجب إنجازها في الاقتصاد المقاوم، فإن فيه واجبات ومحظورات،

ولا بد من النظر إلى واجباته والنظر إلى محظوراته كذلك، وبمجموعها يتحقق الاقتصاد المقاوم الذي نأمل أن يتقدم إلى الأمام إن شاء الله.

ولنتجاوز الآن عن هذه القضية إذ لم يبق وقتٌ للغروب، ولنتناول موضوع الاتفاق النووي.. إن لهذا الاتفاق مؤيدين ومعارضين، وباعتقادي كلا الفريقين يبالغان ويضخمان في المسألة، فكلمات المؤيدين في الثناء والإطراء على الاتفاق فيها تهويل، وانتقادات المعارضين أيضاً فيها مبالغة وتضخيم أحياناً، وبرأيي كلام كلا الطائفتين ليس في محله.

ففي الاتفاق النووي نقاط إيجابية، ونقاط سلبية، وفيه محاسن وعيوب. فمحاسنه هي التي حثتنا وشجعتنا على التوجه نحو المفاوضات، وتعلمون بالطبع أن هذه المفاوضات بدأت قبل الحكومة الحادية عشر، وذلك لنفس هذه المشجعات. أي أن هناك محاسن كانت تتبادر إلى ذهن الإنسان في هذه العملية، غير أنها لم تتحقق بالكامل، بل لم يتحقق الكثير منها، ولكن كانت هناك محاسن بالتالي، وكان الإنسان يشعر أنه قد تفضي هذه العملية إلى هذه النتائج الحسنة. فانطلقت هذه المفاوضات، واتسعت رقعتها وزادت نشاطاتها بالطبع في حكومة السيد روحاني.. هذه هي المحاسن.

ولكن ما هي العيوب؟ إنها هي الأمور التي كنا نخشاها دائماً ونؤكد عليها مراراً وتكراراً ونقول: إن الجانب الآخر ناكثٌ للعهود، وسيء الطوية، ينقض وعوده، ولا يفي بتعهداته، ولا يعمل بالتزاماته.. هذه هي العيوب. والاتفاق النووي ينطوي على ثغرات، تؤدي إلى إمكانية بروز هذه العيوب، ولو كانت قد أغلقت، لقلت هذه النقاط السلبية أو لزالتم بالمرّة.

وما أقوله بشأن الاتفاق النووي، لا يرتبط بهؤلاء الإخوة الأعداء الذين شاركوا في المفاوضات مطلقاً، فإنهم قد أنجزوا مهمتهم، وبذلوا سعيهم، وجدّوا واجتهدوا حقاً. وهذا ما كان على مرأى ومشهد منا، حيث ذهابهم وبقاؤهم هناك - وأظن أنهم في العام الماضي قضاوا مدة من شهر رمضان في تلك البلاد - وهذا ما يستلزم عناءً مريراً، وقد تجشّموا هذا العناء. راجياً أن يقع عملهم هذا مرضياً عند الله تعالى، ونحن كنا ومازلنا ندعو لهم، وإنما أقصد في كلامي الجانب الآخر الذي يواجهنا في المفاوضات.

وأما فيما يخص الاتفاق النووي، وهذه الوثيقة، فإنها - كما ذكرت - تنطوي على ثغرات وفجوات وزوايا كثيرة الغموض والإبهام أدت إلى أن يتمكن العدو والطرف الآخر من سوء استغلالها. علماً بأننا لا ننقض الاتفاق النووي بادئ ذي بدء، فليعلم الجميع ذلك! نحن لا ننقض الاتفاق، ولكن لو قام الجانب الآخر بنقضه، كما نشاهد التهديد المتواصل لهؤلاء المرشحين لرئاسة الجمهورية في أمريكا بأننا نمزق الاتفاق النووي وننقضه، فلو مرّ قوه لأحرقناه. أما أننا لا ننقض الاتفاق، فهذا يستند إلى التعليم القرآني القائل: {أَوْقُوا بِالْعَهْدِ} (17)، حيث أبرمنا معاهدة بالتالي، ولا نريد نكثها. وأما أنهم لو نقضوها، سننقضها نحن أيضاً، فهذا هو الآخر الذي يعتمد على الآية القرآنية القائلة: {وَأَمَّا تخافن من قوم خيانة فانيذ إليهم على سواي} (18)، أي إن نقض الطرف الآخر فانقض أنت أيضاً، وقوله: {فانيذ}، يعني: إرم به صوبه وارفضه. وعليه فإننا نتبع الأسس القرآنية، سواء في هذا الجانب من القضية أم في ذلك.

لقد كان واجب الطرف الآخر إزالة العقوبات، ولكنه لم يفعل ذلك، وهي مازالت قائمة. وفي الواقع فإنه أزال جانباً من الحظر بنحو من الأنحاء، ولكنه لم يتحقق عملياً. إذ تعلمون أن مدار البحث، كان يدور حول العقوبات الثانوية، وأما العقوبات الأولية فقد حافظوا عليها بكل قوة، وهي تترك بصماتها على العقوبات الثانوية. وإنني أرجو من القائمين على

الأمر أن يدققوا في القضية، وأن لا يكرّروا القول بأن العقوبات قد أزيلت.. كلا، فقضية التعامل بين البنوك لم تُعالج، والبنوك الكبيرة لا يتعاملون معنا. علماً بأن أمريكا تقول: وما شأننا بذلك! إلا أنه كلام نابع عن خبائثة، والأمر يعود إليهم. ففي حوار دار بين السيد الدكتور ظريف - ولا أدري هل هو حاضر في هذه الجلسة أم لا - وبين وزير الخارجية الأمريكي، قال الدكتور ظريف بأن مشكلة المصارف الكبيرة لم يتم معالجتها، فأجابه هذا أمرٌ لا شأن لنا به، فقال له على الفور، بل الأمر يعود لكم، ولو كنتم تريدون ذلك لاستطعتم، ولكنكم أنتم ووزارة الخزانة الأمريكية من يقف حائلاً أمام ذلك. نعم، فإنهم يشاركون في الاجتماع القائم حول قضية البنوك، ويقولون لا إشكال في أن تتعاملوا مع إيران، ولا مانع لدينا في ذلك، هذا في مقام القول، ولكنهم في مقام العمل وفي بيان آخر، يتكلمون بالطريقة التي لا يجرأ أحدٌ على التعامل. فبالنسبة إلى البنوك هل يوجد أفضل من أن تدخل في معاملة مع سوق يبلغ تعداده ثمانين مليون نسمة كسوق إيران، فالبنوك لا مانع لديها في ذلك، وإنما هناك حائل أمامها وهو تهديد أمريكا. قبل يومين أو ثلاث، قال أحد المسؤولين الأمريكيين بأننا لا ندع إيران في راحة، ولا نسمح لها أن تشعر بالاستقرار والارتياح، فلو أن مسؤولاً رفيع المستوى في الإدارة الأمريكية يتحدث بهذه الطريقة، هل سيجرأ البنك الفلاني أن يتعامل مع إيران؟ نعم، جاءت مجموعة من البنوك الصغيرة، ولكن لأجل إبرام الاتفاقيات والمعاملات الحقيقية والاستثمارات لا بد من نزول البنوك الضخمة إلى الساحة، إلا أنها لم تفعل، وليس من المعلوم أنها متى ستفعل ذلك. وهذه هي من الإشكالات الكبرى. فقد ارتكب الجانب الأمريكي هذا الذنب الكبير وهذه المخالفة الكبرى، ولا ينبغي لنا أن نبرر سلوكهم. أجل، فإنهم يصدّرون القرارات، ولكن القرار يختلف عن الحقيقة.

وكذلك الحال في قضية تأمين ناقلات النفط. فإنها من الأمور الهامة في التعاملات النفطية. وقد وافقوا على سقف محدود لهذا التأمين، ولكنهم لم يوافقوا على التأمين في المستويات الضخمة - إذ قد تصل المبالغ في التعاملات النفطية إلى المليارات -. والسبب في ذلك أن الأمريكيين أعضاء في هذه المنظمات، وبإمكانهم الحيلولة دون ذلك. وبالتالي فإنهم لم ينفذوا جانباً كبيراً من تعهداتهم.

ونحن قد دفعنا الأثمان مسبقاً، حيث أوقفنا عملية التخصيب بنسبة عشرين بالمئة، وقمنا بتعطيل مفاعل فوردو تقريباً، وإغلاق مفاعل أراك.. هذا ما دفعناه من الأثمان مسبقاً، ومع ذلك فإنهم لا يزالون يتوقعون المزيد. وأقولها هنا - إن كان السيد الدكتور صالحى⁽¹⁹⁾ حاضراً - لا توافقوا ولا ترضخوا مطلقاً لتوقعاتهم في خصوص ألياف الكربون المستخدمة في صناعة أجهزة الطرد المركزي، أو توقعاتهم في قياس 300 كيلو من المواد النووية. فإنهم يطلبون المزيد باستمرار، رغم كل هذه الأثمان التي دفعناها مسبقاً. وعلى أي حال فالطرف الآخر لم يلتزم بتعهداته.

واليوم لو أردنا الحصول على عائداتنا النفطية، فإنها عملية صعبة ومكلفة كذلك. وأموالنا المجمّدة في سائر البلدان لا ولم يتم تسليمها لنا، رغم أن البعض منهم قد واعدنا على ذلك. علماً بأن هناك بلد واحد وعدنا به بحسب ما قاله السيد رئيسة الجمهورية لي، بيد أن أموالنا غير محتجزة في بلد واحد، وإنما هي محتجزة في بنوك بلدان عدة، ولكن بما أن هذه الأموال بالدولار، والدولار مرتبط بأمريكا، لا يمكنهم تسليمها، والسبل قد أغلقت أمام هذه العملية. هذا هو العداء الأمريكي، فهل العداء شيء آخر؟ وبالتالي فإنهم لم يعملوا بتعهداتهم.

وانطلاقاً من هذا، فالذي أريد قوله هو أن الصناعة النووية تعتبر صناعة استراتيجية لبلدنا، ولا بد لهذه الصناعة أن تبقى وأن تتسع دائرتها وأن لا يتم المساس بها. ووجود هذه الصناعة يترك تأثيره حتى على تحصين البلاد وتحقيق الأمن فيها. ولا بد من صيانة القدرات العملية للصناعة النووية والمنظمة النووية، والحفاظ على كواردها الإنسانية، وعلى



إمكانية العودة إلى الوضع السابق، وهذه الإمكانيات متاحة حالياً ولحسن الحظ، وأقولها لكم: خلال أقل من ستة أشهر، يمكننا بنفس تلك الأ - إيصال IR4 إلى 18 ألف
إمكانية متاحة حالياً خلال أقل من ستة أشهر، فلا
أيدنا مغلولة. كما وتتوافر لنا عبر الجيل الثاني والثالث من أجهزة الطرد المركزي - IR4 -، وخلال أقل من سنة ونصف، إمكانية الوصول إلى 100 ألف سو.. هذه إمكانيات موجودة حالياً في منظمة الطاقة النووية، فليستثمروها، وليقفوا في وجه الطرف الآخر، ولكن دون اللجوء إلى المبادرات المتسرعة. وليعملوا كل ما بوسعهم لمجابهة ما تضعه أمريكا من عراقيل وعقبات، ولحسن الحظ، فقد قال وزير الخارجية المحترم، ورئيس الجمهورية المحترم - في هذا المكان وفي المجلس وفي أماكن أخرى - بأنهم سيتابعوا الأمر، وعليهم متابعتة بصورة جادة. والتفتوا إلى أن «الحق يُؤخذ» كما هو المشهور، ولاسيما من ذئب كأمريكا، حيث يجب انتزاعه من فمه، فإنه لا يأتي ويقدم لنا الحق بكلتا يديه. ولا بد لنا أن نحافظ على قدراتنا أمام أخطائهم وعراقيلهم، على الرغم من أننا لا ننقض الاتفاق النووي ما لم ينقضوه بالكامل.

وأقول لكم بأننا ومن خلال اقتدارنا العلمي والتقني استطعنا أن ننتزع من الأمريكيين ما يمكن انتزاعه في هذا المضمار، ومعنى ذلك أنه لولا قدرتنا على التخصيب بنسبة عشرين بالمئة، وعلى صناعة أجهزة الطرد المركزي المتطورة، لما أمكننا بالتأكيد إرغامهم على قبول عدة آلاف من أجهزة الطرد المركزي والاعتراف بها وعدم التحجج فيها، وموافقتهم كانت ناجمة عن ذلك الاقتدار. فلو تبدد هذا الاقتدار، لازدادت ضغوط الطرف الآخر، وكلما تعاضم هذا الاقتدار، كلما ازدادت قدرة ضغوطنا على الجانب الآخر، ولذا لا بد من صيانة هذه القدرات.

ولقد عيّننا هيئة إشراف [على تنفيذ الاتفاق النووي]، وأقول بأن توقعي من هيئة الإشراف أن تقف بدقة ومراقبة متزايدة، وأن تعمل بوظيفتها حقاً حيال كل نقطة تشعر أن الجانب الآخر يرتكب فيها خيانة ويسيء فيها التصرف، دفاعاً عن المصالح الوطنية.

إلهنا! نقسم عليك بحق محمد وآل محمد أن تجعل ما قلناه وطلبناه ونوبناه وهممنا به، لوجهك وفي سبيلك، وأن تتقبله منا بكرمك، وأن تسبغ لطفك ورحمتك على الذين يخدمون في هذا البلد، وأن تتعمد إمامنا الخميني العظيم وشهداءنا الأبرار، ومضحينا الأعداء بلطفك ورحمتك.

والسلام عليكم ورحمة الله

الهوامش:

- 1 - في بداية هذا اللقاء تحدث حجة الإسلام و المسلمين الشيخ حسن روحاني رئيس الجمهورية الإسلامية في إيران.
- 2 - سورة الزمر، جزء من الآية 54 .
- 3 - إقبال الأعمال، ج 1 ، ص 90 .



- 4 - سورة الأنفال، جزء من الآية 25 .
- 5 - سورة النساء، جزء من الآية 79 .
- 6 - سورة آل عمران، جزء من الآية 155 .
- 7 - سورة التوبة، الآية 77 .
- 8 - سورة الروم، جزء من الآية 10 .
- 9 - ديوان شعر "بوستان" للشاعر سعدي الشيرازي، بقليل من الاختلاف.
- 10 - من كلمة قائد الثورة الإسلامية المعظم في لقائه بأساتذة الجامعات بتاريخ: 2005/10/05 .
- 11 - ستاكسنت، فايروس كومبيوترى تم تصميمه من قبل أعداء الجمهورية الإسلامية الإيرانية للتخريب في معداتها النووية.
- 12 - كلمة قائد الثورة الإسلامية المعظم في لقائه بمسؤولي النظام الإسلامي بتاريخ: 2012/07/24.
- 13 - كلمة سماحته في لقائه جمعاً من الطلبة الجامعيين و طلبة المدارس بمناسبة اليوم الوطني لمقاومة الاستكبار بتاريخ: 2013/11/03.
- 14 - دونالد ترامب وهيلاري كلينتون.
- 15 - سورة الأنفال، جزء من الآية 60 .
- 16 - بتاريخ: 2016/06/03.
- 17 - سورة الإسراء، جزء من الآية 34 .
- 18 - سورة الأنفال، جزء من الآية 58 .
- 19 - الدكتور علي أكبر صالحى رئيس منظمة الطاقة النووية في إيران.